

* الادارة الرومانية فى مصر بين التقليد والتجديد

بقلم / فاروق حافظ القاضى

على مدى سنوات طويلة منذ بداية الدراسات الوثائقية لتاريخ مصر تحت حكم الرومان ، سادت بين الدارسين فكرة عامة موداها انه فى خلال القرون الثلاثة من بدء الاحتلال الرومانى فى عام ٣٠ قبل الميلاد حتى اصلاحات الامبراطور دقلديانوس Diocletianus فى خواتيم القرن الثالث الميلادى ، لم تكن النظم الرومانيّة الا استمرارا لنظم البطالمة ، بحيث أن دخول مصر فى حوزة الرومان لم يكن يعنى سوى أن البلاد استبدلت سيّدا رومانيا بسيد مقدونى ، أو أن الأمر لم يتعد انتقال حكم مصر من أسرة حاكمة الى أخرى على ماكان الحال يجرى عليه فى تاريخ مصر الفراعنة ، وعلى ما يوحى به مضمون عبارة الأستاذ ميلن Milne المأثورة (١) فى هذا الخصوص .

غير أنه بتتابع نشر الوثائق خاصة ابان ربع القرن الاخير وظهور دراسات عديدة قانونية وادارية واقتصادية واجتماعية قائمة على هذه الوثائق ، تغيرت هذه الفكرة العامة ، وأصبحت مقولة " الاستمرارية المطلقة " غير مقبولة فى جملتها ، وبدرجة أكبر فى كثير من تفاصيلها . والواقع ان الذى طرح طرحا منهجيا فكرة إعادة النظر فى قضية " الاستمرارية " المطلقة فى أوضاع مصر العامة فى خلال العصر البطلمى والشرط الاول من العصر الرومانى كان الأستاذ نفتالى لويس بيبس له معروف ألقاه فى المؤتمر الثانى عشر لعلم البردى فى تورنتو عام ١٩٧٠ ، ونبه فيه الى ما أدخله الرومان على نظم الحكم والادارة والقضاء والسياسة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر من تغييرات جذريّة (٢) تفوق كثيرا ما سبق أن لاحظته الدارسون على السطح من مظاهر " الاستمرار " . وقد اتجه عدد من البحوث فى ذلك الوقت الى تطوير فكرة " لويس " فى مجالات شتى كان منها بالطبع مجال النظم الادارية . وأخذ استخدام تعبيرات " الاتصال " و " الاستمرار " يقل ليقتصر بدلا منها تعبيرات التأثير والاقتباس . وازاء ما أصبح واضحا من أن

* ألقى ملخص هذا البحث فى ندوة " الادارة فى مصر عبر العصور " التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى عام ١٩٨٧ .

(1) A Hist. of Egypt., under Roman Rule, (London 1924) P.120

(2) N. Lewis, "Greco-Roman Egypt" Fact or Fiction?

Proc. International XII Cong. Pap., Toronto, 1970, PP 3-14.

الرومان فى مصر كانوا فى نظامهم الادارى أكثر من مجرد متلقين او متقبلين لأداة حكم رأوا أنها كفيلة بتحقيق أهدافهم من مصر اذا ما ردوها الى سابق عهدها ——— الإحكام وكفاءة الاداء ، فقد أصبح الاولى ان يكون طرح السؤال فى المقارنة — بين نظمهم ونظم أسلافهم هو : أى النظم الادارية البطلمية بقى ، وما العوامل التى أوجبت بقاءه ؟ ، وأى النظم اسقطها الرومان او عدلوا او ابتكروها ابتكارا ، وما منطلقاتهم السياسية او القانونية أو أهدافهم العملية من وراء كلما صنعوه ؟

وفى سبيل مزيد من تحديد معنى كلمة " التقليد " فى هذه الدراسة ، تحسن الإشارة الى أن الكلمة لا تعنى فقط ما نسج الرومان فيه على منوال البطالمة ، بل تشمل أمورا باتت مقررة فى مبادئ الادارة المصرية منذ أقدم العصور الفرعونية فى ظل الحكم المركزى ، ويمكن تتبع استمرارها فى عهد سيطرة الفرس ونظم الاسكندر الأكبر التى ارتضاها على عجل للبلاد ابان الفترة القصيرة التى مكثها فيها ، ثم نظم خلفائه البطالمة من بعده . ونورد هنا أشهر ما لى لذلك ، وهو مبدأ التقسيم الادارى الى أقسام عرفها الاغريق باسم " النومات " νομοί أى الاقاليم وعرفتها مصر المعاصرة باسم المديریات او المحافظات . ونحن هنا ازاء وضوع تقليدى فرض نفسه من قبل الرومان على البطالمة ، ولم يكن للرومان عنه مندوحة للتصرف بتغييره أو الابتكار فيه . فاذا عمدنا فى سياق المقارنة بين مستويات " التقليد " الى مظهر آخر من الاستمرار وهو مبدأ اجراء الاحصاء السكانى مثلا ، وجدنا واحدا من الأنظمة يرجع ايضا الى العصور الفرعونية . وذلك أمر طبيعى لأن الحياة الاقتصادية فى أى بلد متطور النظم لا تستغنى عن الاحصاء . ونحن نعلم أنه الى جانب تعداد الاملاك من أموال وأراض وماشية ، وهو ما أجرته حكومات الفراعنة المركزية كل عامين فى أول الأمر ثم سنويا بعد ذلك ، وصلتنا اشارات عن احصاءات للأفراد أجريت فى أوقات معينة وان لم تكن دورات منتظمة . وقد استخدم البطالمة بالطبع أسلوب الاحصاء السكانى وأخضعوه لدورة منتظمة . وتبنى الرومان ذلك الأسلوب

(1) Hombert & Préaux, Recherches sur Le recensement dans l'Egypt romaine (= P. Lugd. Bat.V), PP. 4-44; Herodotus, II 177; Diod.

- وما كان لهم الا أن يفعلوا ذلك - لكنهم أجروا فيه من التعديلات ، وابتكروا له من الوسائل ما يناسب سياستهم الضريبية في مصر ، خاصة فيما يتعلق بجباية ضريبة الرأس التي أصبحت اللفظة السائدة الدالة عليها هي اللفظة نفسها التي تعنى عملية الاحصاء وهي *λειτουργία* وتحدد دورة الاحصاء بأربعة عشر عاما ، ومن المعلوم أن سن الرابعة عشرة هي السن التي حددتها الحكومة لبدء الذكور عندها في أداء هذه الضريبة .

بيد أنه إذا كان اجراء الاحصاء في مصر قديما قدم العصور الفرعونية ، فإن الرومان عرفوه أيضا في بلادهم في نظمهم الجمهورية قبل استيلائهم على مصر بنحو أربعة قرون ، حيث كانت تجرى الاحصاءات عندهم كل خمسة أعوام . وكانت مهمة القنصلين *Censores* وهما الموظفان القائمان على العملية هي تسجيل كل المواطنين الرومان وممتلكاتهم وتقسيمهم تبعا لمقدار الثروة الى فئات وإدراجهم فيما يسمى بالمئينات *Centuriae* التي قام عليها نظام تعبئة الجيش الروماني . كذلك كان من مهامهما فحص قوائم الاحصاء ومعاينة من أدلى ببيانات غير صحيحة أدت الى تسجيله في فئة أدنى من تلك التي تؤوله لها ثروته . وهذا نلمح أمرين: الاول هو استخدام الاحصاء لدرج الأفراد في فئة اجتماعية محددة ، وهو ما سنرى أنه هدف الاحصاء الرئيسي في مصر في عصر الرومان ، والثاني هو تلك النزعة الرومانية الباكورة والمأثورة ^(١) حقا الى تقنين النظم وما يستدعيه من تحديد العقوبة على من يخالف النظام وهي نزعة كان لابد أن تضاف طابعا خاصا على نظم الرومان في مصر ، وسنرى أنها كانت من غير شك عاملا من عوامل الرغبة في التجديد في تلك النظم . وأوغسطس أول أباطرة الرومان ، ومن صاغ لمصر نظمها ورسم مسار سياسة خلفائه ازاءها ، كان قد أعاد الاهتمام بالاحصاء بعد أن أهمل على نحو ما في القرن الأخير من تاريخ الجمهورية الرومانية ، حيث ذكر لنا في سجل أعماله المشهور " بنصب أنقورة " *monumentum Ancyranum* أنه قام باجراء ثلاثة احصاءات للمواطنين

(١) يلاحظ أنه فرضت عقوبات شديدة على من يدلى بمعلومات خاطئة عند اجراء الاحصاء في مصر تحت حكم الرومان وورد نص هذه العقوبات في ست مواد متتالية في وثيقة ديوان الحساب الخاص *idios* (P. Gnom. Ars.-58-63) *logos*

(١) الرومان • ويبدو أنه اتبع قواعد احصائية جديدة ودقيقة فى أنحاء الامبراطورية بدليل ما نلاحظه فى الوثيقة المذكورة من تزايد مطرد فى عدد هؤلاء المواطنين من الاحصاء الاول فى عام ٢٨ ق.م الى الثانى فى عام ٨ ق.م ، الى الثالث فى عام ١٤ م • وفيما يتعلق بالولايات ، فان جباية الضرائب كانت تقتضى تجميع معلومات وافية ومضبوطة عن سكان كل ولاية ووضع كل منهم القانونى ومقداراً ممتلكاتهم ومصدراً • ولم يكن ذلك ممكناً الا بإجراء احصاء مشابه - وان كان متميزاً - لذلك الاحصاء الذى اجراه اوغسطس بنفسه لعدد المواطنين الرومان اعتباراً من عام ٢٨ ق.م فكانت صيغة دورة الاربعة عشر (٢) عاماً التى سبقت الاشارة اليها وما صاحبها من ابتكار اجراءات ادارية أهمها : فحص مستندات الفئات الممتازة *ἐπίκρισις* ، واشهار المواليد *ἐπομνήμη* - *αὐτὰ ἐπιγένηται* .

هكذا سقنا مثلين من أمثلة "التقليد" أو الوضع التقليدى الذى فرض نفسه فرضاً • فأما المثل الاول وهو مبدأ التقسيم الادارى الى نومات (أقاليم) ، فمما دونها من توبارخيات (مراكز) ثم ما دونها من (نومات) قرى ، فتقليد فرضته طبيعة مصر وأرضه ، فلم يكن امام الرومان مجال لاعادة النظر فيه قط • وأما مبدأ اجراء عملية الاحصاء فتقليد فرض نفسه بطبيعته ، لكن الرومان عملوا فيه فكرهم القانونى وربطوا ربطاً عضوياً بينه وبين أجزاء أداء حكمهم تحقيقاً لاهداف عملية لهم فى مصر ، ومن ثم كان تجديدهم فيه من حيث الاجراءات الادارية التى الحقوها به •

ولعل توضيح هذين المثلين بما فيهما من اختلاف يفضى بنا بشكل طبيعى الى تلمس الماهل الاساسى الذى اوجد قدراً كبيراً من الاستمرارية بين نظم البطالمة ونظم الرومان فى مصر ، ثم النظر بعد ذلك فى عوامل التجديد والابتكار • فأما عامل الاستمرار

(1) Mon. Anc., 8.

(١)

(٢) كان "والاس" قد ذهب الى أن دورة الاربعة عشر عاماً ترجع الى أيام البطالمة

(عام ٢٢٠ ق.م فى عهد بطلميوس الرابع) Wallace, Census and the

Poll tax under de Ptolemies. Am. Journ. Philol., 59 (1938), PP

وقد ناقشت برليو وهو مبيناً هذا الرأى مناقشة طويلة ودحضاه بأدلة مقنعة منها 3180 342. أنه لا يتفق مع حساب سنوات الاحصاءات المتوالية اذا ما رجعنا القهقرى اربعة عشر عاماً فأربعة عشر عاماً منذ عام ٩٠/١٠ ق.م وهو العام الذى ثبت أن الرومان اجبروا فيه أول احصاء لهم فى مصر على دورة الاربعة عشر عاماً وهو لا ينضبط مع

الأساسي، فهو فيما نرى ذلك التشابه الكبير بين أهداف السياسة الاقتصادية لكل من البطالمة والرؤمان، وهو ما أدى الى توظيف نظم الادارة عند كل منهم وتوجيهها الى غاية واحدة هي تحقيق اكبر دخل ممكن من طاقة مصر الانتاجية لصالح الحكم، والتحكم في موارد الانتاج الى آخر حبة في صومعة الغلال كما يقال. وكان البطالمة قد أوجدوا أداة حكم منظمة تنظيماً علمياً دقيقاً اكتملت على أيام بطلميوس الثاني (فيلادلفوس) وأثبتت نجاحها في أداء عملها على نحو حقق أهداف هذا الملك الاقتصادية وأهداف خلفائه من بعده. وليس من شك في أن هذه الأداة كانت تحمل ميراثاً من مصر القديمة، لكنها أصبحت عند اكتمالها اغريقية قلباً وقالبا، وهي من ناحية أخرى قد صارت الى شيء من الضعف والتراخي في أواخر أيام البطالمة، وان جاء هذا الضعف نتيجة لضعف السلطة المركزية ذاتها وليس نتيجة لعيب ذاتي فيها.

وقد وجد الرؤمان تجربة البطالمة في الحكم ماثلة أمامهم. وكان أوغسطس يعلم من غير شك ما نجحت أداة حكمهم فيه من تحقيق الهدف الاقتصادي الذي لم يكن هو يسعى الى سواه. وهو تنمية موارد الانتاج واستغلالها بأكثر قدر ممكن. وهذا الهدف تبينه بجلاء بل تفضحه مصادرتنا الأدبية والوثائقية على حد سواء، مثلما تثبتته ممارسات الرؤمان لسياستهم الاقتصادية والاجتماعية في مصر. وهكذا كان أوغسطس يستطيع أن يتقبل أداة الحكم البطلمية، لكن كان عليه أن يشدد قبضتها التي تراخت، فكان أن دفع الجهاز البطلمي الذي كان في الاصل بيروقراطياً دفعه الى مزيد من البيروقراطية بلغ حد التطرف. ومن ناحية أخرى فانه ازاء ما أشرنا اليه من قبل

== ما نعرف من اجراء احصاء بطلمي في عام ٢٤٠ ق م

(١) تشير الى ذلك المقادير الكبيرة من الجزية العينية والنقدية التي كانت ترد الى روما من مصر. فقد بلغ مقدار القمح السنوي في عهد اوغسطس عشرين مليون موديس Aurelius Victor, Epitome, 1, 6 وهو ما يعادل ستة ملايين أردب. ويذكر المؤرخ يوسف انه الى جانب الجزية النقدية كانت مصر تمد روما بما يكفي استهلاكها من القمح اربعة شهور Joseph., Jewish War, 11, 386 ونحن نتصور ان هذا كان يزيد على الرقم المذكور لعهد أوغسطس بعد أن ارتفعت إنتاجية الأرض المصرية بفضل اصلاح نظام الري. أما عن الجزية النقدية فلدينا رقم من عهد الامبراطور فسبسيان وهو ١٢٠ مليون دينار روماني سنويا. راجع : Johnson, Roman Egypt pp. 481-2 Frank On Augustus and the Aerarium, J.R.S. VI 11 (1933) pp.147-148.

من أن هذا الجهاز كان اغريقيا من حيث شكله وروحه معا ، فقد كان طبيعيا أن لاتوافق بعض الاوضاع فيه ما ألفه الرومان فى نظمهم عن وضع الوظيفة العامة مثلا وطبيعتها وسلطة شغلها ومدة شغلها لاختلاف الروح الاغريقية عن الروح الرومانية فى هذا الخصوص . ومن هنا كان اجراء بعض التعديلات التى يمكن أن نقول عنها انها استهدفت "رومنة" أداة الحكم . لكن هذه الرومنة لم تكن مقصودة لذاتها من باب استعلاء الرومان بوصفهم فاتحون فحسبنا ان نعلم أن الرومان لم يقوموا مثلا بمحاولة لتغيير لغة الادارة اليونانية التى لغتهم اللاتينية ، وهم فى الواقع لم يفعلوا ذلك فى مصر او فى غيرها من الولايات الشرقية التى كانت اليونانية سائدة فيها . كما ان الملاحظ أن الرومان - كقاعدة عامة - لم يعمدوا فى أى من البلاد التى احتلوها الى تغيير نظام حكم قائم تغييرا جذريا طالما كان هذا النظام يجرى على مستوى أداء طيب . انما كانت " الرومنة " تعبيرا تلقائيا وعمليا فى الوقت نفسه عن خصائص العقلية الرومانية فى نزعتها الى تقنين كل شىء .

وشمة عامل آخر أحدث تغييرا فى أسلوب الادارة فى مصر على المستوى المحلى فى الاقليم وأدى الى قيام نظام مزدوج للوظائف ، وهذا العامل هو رغبة الرومان فى التخفف من أعباء الحكم . فالى جانب تلك الوظائف التى تمثل السلطة المركزية على مستوى الاقليم والتى كان اصحابها يتقاضون عنها مرتبات من الخزانة ، مثل وظيفة

== ويقرر تاكيوتوس (Tacitus Hist. I, 11) أن مصر بلد مثـ شـير للشعب لكنه مصدر أساسى للدخل ، ويذكر فيلون (Phil. In Flac., 16) أن والى مصر Praefectus كان يقضى الجانب الاكبر من وقته كلاءم فى مراجعة حسابات الاقاليم وتفقدتها . وأخيرا وليس آخرا نذكر الوثيقة المشهورة P.Gnomon الخاصة بلائحة ديوان الحساب الخاص idios logos والتى يحس دارسها بالدهشة والعجب لتلك التدابير والاجراءات والقوانين التى استهدفت كما ذكرنا من قبل الدخل النقدى حتى آخر درأخمة والدخـل العيـنى حتى آخر ضاع من القمح ، ولا غرو ، ففى بعض اوامر ولاية مصر ورد ذكر الخزانة بتعبير له مغزاه هو أنها " شىء بالغ القداسة Cf. P.Tebt. 288. " ἐποτάτου ταμίου .

مدير الاقليم Strategos والكاتب الملكى Basilicos Grammateus
أنشأ الرومان عددا من الوظائف البلدية الشرقية التى عرفت فى المصطلح اليونانى
بـ archai وفى المصطلح اللاتينى بـ honores وكان القصد منها القيام
بأعباء الاشراف على ما تتطلبه حياة الجماعات الاغريقية فى عاصمة الاقليم فى مجالات
التعليم والتموين ورعاية الشباب والحياة الاجتماعية والدينية ، ومن هذه الوظائف
وظيفة مدير معهد التربية Gymnasiarchos والمشرف على شئون الشباب^(١)
exegetes ومدير التعليم Cosmetes وما الى ذلك وكانت هذه
الوظائف كما تدل عليها صفتها شرقية ، بل كانت تقتضى ممن يتولاها الانفاق على
مقتضياتهم من دخله الخاص . ولقد وجد بعض هذه الوظائف فى عصر البطالمة بين
الاغريق الذين انتشروا فى اقاليم مصر فى خارج المدن الاغريقية ، الاسكندرية ونقراطيس
وبطوليميس ، لكن الرومان زادوا عليها وظائف اقتبسوها من نظم المدن الاغريقية
وحولوا هذه وتلك جميعا الى وظائف منتظمة لكل منها اختصاص ومسئوليات ، وفى
الوقت نفسه فان سياستهم الاجتماعية بكل ما ابتكروه لها من اجراءات مكمله للاحصاء
السكانى مثل عملية فحص مستندات الفئات الممتازة واشهارات المواليد وما اليها ،
قد استهدفت ضمن ما استهدفت تقوية فئات الاغريق او حتى المتأخرين لتكون معيناً
يمدهم بالافراد القادرين على تولى هذه الوظائف . ولقد بدأ الحكم الرومانى فى
مصر وسكان عواصم الاقاليم يتنافسون لنيل شرف تولى هذه الوظائف ، وان تبدل الحال
غير الحال بعد ذلك ، وكان من الممكن لهذه الوظائف الشرقية ان تمضى بمصر تحت
حكم الرومان قدما فى طريق التطور الى نظام الحكم المحلى الكامل على نمط الـ
municipia الرومانية فى ولايات الغرب ، لولا أن الهدف هذا لم يكن
منح مزيد من الاستقلالية فى الحكم المحلى وانما التخفف من أعباء الحكم بالقائها على
عائق الاهالى .

(١) عن هذه الوظائف راجع :

Jouguet, Le Vie Manicipale dans l'Egypte

Romaine (Paris 1911), pp. 315-342.

وأخيراً نشير إلى عامل أثر في النظم الرومانية الأولى التي صاغها أوغسطس لولاية مصر ولو بشكل عام ، وهو ظروف الصراع الذي سبق استيلاءه عليها • لقد أورت هذا الصراع الرومان شعوراً بالخوف من احتمالات ضياع هذه الولاية الغنية الحساسة من أيديهم • وجسم هذا الشعور ادراكهم لتلك الحقيقة التي عبر عنها مؤرخهم تاكيتوس وهي أن مصر بلد يسهل الدفاع عنه على من قد يخرج به عن سلطان الدولة الرومانية ^(١) ، بحيث يصبح من العسير على روما استردادها • وقد ألقى هذا الشعور بظله على تنظيمات أوغسطس ومنها التنظيمات الإدارية ، فكانت تلك التدابير الاستثنائية في النظم التي أشارت تلك القضية الخلافية بين الباحثين حول وضع مصر الخاص بين ولايات الامبراطورية وهي قضية لاتزال بعض الاقلام تتناولها بين حين وآخر •

ونمضي الآن مضياً سريعاً عبر بعض مظاهر الادارة الرومانية في مصر لنرصد اهم ما بقى من تراث الماضي وأهم ما استحدث •

أولاً: ابقى الرومان الطبع على تقسيم البلاد ادارياً الى اقاليم ، لكنهم اجروا بعض التعديلات من قبيل ضم اقليمين في اقليم واحد ، او انشاء اقليم جديدة خاصة في غرب الدلتا والصحراء الغربية ، أو إحياء اسم قديم لاقليم كان البطالمة قد غيروا ، غير أن من الصعب ان نقدر حجم هذه التعديلات لاننا لا نملك سجلاً كاملاً لاسماء الاقاليم في أواخر أيام البطالمة على غرار القائمة التي نستخلصها من وثيقة الدخل التي ترجع الى عهد بطليموس الثاني ، كما أن اقدم ما لدينا من مصادر عن أقاليم مصر تحت الحكم الروماني وهو الكاتب بليني Plinius فهو ملئ بالخلط والخطاء • واياً ما كان الامر فإن عدد الاقاليم ظل مقارباً للعدد في العصر البطلمي وقد اقتبس الرومان عن البطالمة مبدأ اقامة حاكم عام لمنطقة تضم عدة أقاليم ويحمل اسم ἐπιτετρακτύς ، وهو ما طبقه البطالمة بالنسبة الى اقليم طيبة ، فقسّموا مصر الى ثلاث مناطق على كل منها حاكم

عام حمل اللقب البطلمي نفسه ، وهذه المناطق هى منطقة طيبة وتقابل مصر العليا ، ومنطقة الاقاليم السبعة وأرسينوى وتقابل مصر الوسطى تقرنيا ، والدلتا • غيرا
اننا نفتقر الى تحديدات مؤكدة لهذه المناطق لان المعلومات غير مؤكدة عن الحدود
الشمالية لمنطقة طيبة ، كما أن هناك احتمالات لان تكون الدلتا قد قسمت منطقتين
وهو ما توحى به برديّة من اوكسيرينخوس ذكرت أقاليم شرق الدلتا منفصلة عن أقاليم
(١)
غربها •

ثانيا : وأما فى مجال وظائف السلطة المركزية سواء على مستوى البلاد بعمومها —
او على مستوى الادارة المحلية ، فان من البديهي أن تختفى وظائف قديمة لتحل
محلها اخرى او لتوزع اختصاصاتها على عدة وظائف فكان ان فقدت الوظيفة القديمة
علّة وجودها • ومن هذه الوظائف وظيفة قضاة المصريين Laokritai التى آلت
اختصاصاتها الى الرجل الثانى بعد الوالى فى الحكومة المركزية وهو ال Dikaiodotes
(أو اليوريديكوس iuridicus باللاتينية) ومنها أيضا وظيفة ال epistates

من ناحية ثانية هناك من الوظائف ما بقى ، أو بقيت اسماءها بمعنى

أدق اذ أن ما اسند اليها من اختصاصات أصبح يتمشى مع طبيعة الحكم الجديد :

فكل من حاكم عام المنطقة الادارية epistrategos ومديرا الاقليم الواحد —

Strategos ظل يحكم فى نطاق المنطقة او الاقليم لكنهما كليهما جرّدا من

السلطة العسكرية بحيث اصبحا حاكمين مدنيين تماما •

والديويكتيس او وزير المالية الذى رفّعه اختصاصاته المهمة فى أيام البطالمة الى

(1) A.H.M. Jones, The Lands of the Eastern Roman Provinces
(Oxford 1971) pp. 312 - 314.

مكانة تشبه نائب الملك ، قلت أهميته وتقلصت اختصاصاته حتى فاقتها وتقدمت عليها اختصاصات وظيفة الاديس لوجوس أو مديراً ديوان الحساب الخاص وهى وظيفة كان شاغلها فى العصر البطلمى مرءوسا للديويكتيس . ويمكن ان يقال مثل هذا عن وظيفة الاويكونوموس والنومارخيس والخريماتستيس .

كل هذه امورا كان لابد ان تقع طبقا لما كان يقتضيه تغيير الحكم واقامة سلطة الوالى التى ضمت العديد والعديد من الصلاحيات . غير أن الاهم من ذلك حقا هو الاشارة الى التغيير الجذرى الذى حدث فى طبيعة الوظائف او الخدمة الوظيفية . وهو ما يلاحظ على وجه الخصوص فى نظام "الخدمات الالزامية" $\lambda \epsilon \iota \tau \epsilon \nu \rho \gamma \iota \alpha$. ولقد وجد هذا المصطلح فى العصر البطلمى ليدل على أعمال بعينها من الخدمة الجبرية لصالح الملك فى مجالات العمل الزراعى والنقل وايواء الجند ، لكن مدلول هذا النوع من الخدمة تغير فى العصر الرومانى من الوجهتين الكمية والكيفية فى آن معا . ذلك أن حجم هذه الخدمات تضاعف مرات ، وفى مقابل ست وظائف نملك عنها قرائن فى مجال الخدمة الالزامية فى المدن الاغريقية او فى مجتمعات الاغريق فى الاقاليم نجد عدد هذه الوظائف يربو على المائة فى العصر الرومانى . ومن ناحية أخرى فاننا نرى من وراء فكرة الخدمات الالزامية فى العصر البطلمى نظاما عرفته "المدينة الاغريقية" ، حيث كان هناك مبدأ القاء عبء بعض الاعمال العامة على عاتق بعض المواطنين القادرين على النهوض بها والانفاق عليها من دخلهم الخاص أما فى العصر الرومانى فقد تغيرت الفكرة أساسا ، وأصبحنا امام شبكة من وظائف الخدمة الالزامية تشمل ولاية مصر كلها وتمتد الى أصغر وحدة فى الادارة المحلية ، ولها صفة الاستمرار مع السماح بأى قدر من التعديل اذا بدأ فى وقت من الاوقات مطلوبا من اجل الحفاظ على سلاسة الاداء عند حدوث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا تحولت وظائف بطلمية كثيرة كان شاغلوها يتقاضون مرتبات منتظمة الى خدمة

(1) N. Lewis, Op.Cit., PP 7-8 .

(2) Ibidem. The Compulsory Public services of Roman Egypt
(= Papyrologica Florentina, Vol. XI), III.

اجبارية وطراً على مهام الوظيفة واختصاصاتها تغييرات جوهرية لتتناسق فى داخل الجهاز العام الذى أعيدت صياغته والذى اكتسب طابعاً بيروقراطياً بالغ الدقة والصرامة فى الوقت نفسه .

ولعل من أبرز خصائص البيروقراطية الرومانية فى مصر تلك العناية الفائقة بتدوين كل شئ وتوثيقه وحفظه فى سجلات لتحقيق ضبط الاوضاع القانونية للسكان والتغييرات التى تطرأ على ممتلكات الافراد وقدرتهم المالية التى تؤولهم للاضطلاع بعبء الخدمات الالزامية وما اليها . وليس أدل على تلك العناية من تلك الوثيقة الطريفة رقم ٣١ من برديات استراسبورج وترجع الى عام ١٩٤م وفيها نرى شخصاً يشغل وظيفة الكاتب الملكى ويقوم فى وقت تحرير الوثيقة الى جانب وظيفته بمهام مدير الاقليم موقتاً ، وهو يكتب بصفة كونه مديراً اقليم الى نفسه بصفته كاتباً ملكياً يطلب الاهتمام بأرسال التقارير الشهرية المتعلقة بحصة الاقليم من القمح المرسل الى روما .

ولحفظ تلك الكميات الهائلة من الوثائق والسجلات التى اقتضتها الاغراض الادارية أقام الرومان سلسلة من دور المحفوظات فاقت بكثيراً تلك التى نراها فى عصر البطالمة ، وحملت اسماً متعددة ، متدرجة من القرية حتى عاصمة السلطة المركزية فى الاسكندرية وأفردت الادارة لكل منها موظفين مختصين : فمن الجرافيون γραφῆται (١) على مستوى القرية والمركز (ويشرف عليها النوميوجرافوس νομογραφός ، الى دار المحفوظات العامة Βιβλιοθήκη δημοσίων λόγων

على مستوى عاصمة الاقليم ويشرف عليها الاجورانوموس . وقد تفرعت عن هذه الدار دار أخرى لحفظ سجلات الممتلكات من اراض وعقار وعبيد عرفت باسم Βιβλιοθήκη ἑκτερίων وقد انشئت فيما بين عامى ٦٤ ، ٦٧م واصبح يشرف على الدارين موظفان حمل كل منهما لقب امين المحفوظات Βιβλιοφύλαξ ، واختصت الدار

(1) P: Strass, 31

(٢) يرد لقبه أيضاً تحت اسم ἐκτερίων γραφῆται ونذكر مثلاً لتلك الدار فى قرية تبتونيس باقليم ارسينوى حيث نجد لهذا الموظف مساعدين لنسخ "مستخلصات" من الوثائق لطالبها ، راجع:

R.H. Pierce Grapheion, Catalogue and library in Roman Egypt Symb. Os1, 43 (1968), pp. 69-70.

القديمة بحفظ الوثائق العامة الرسمية الحكومية ، وأصبح هناك قسمان أحدهما يختص بالوثائق الاغريقية وعرف باسم *ἀγορανομείον* والثاني بالوثائق الديموطيقية وعرف باسم *Μνημονεύειον* . فاذا بلغنا العاصمة المركزية في الاسكندرية وجدنا دار محفوظات مركزية عرفت باسم *Καταλόγειον* ويشرف عليها موظف له صفة قضائية ويحمل اسم *ἀρχιδικαστής* وهو لقب انحدر الى الرومان من عصر البطالمة غير أنه كان في ذلك العصر يتولى وظيفة أرفع بكثير هي وظيفة كبير القضاة أو وزير العدل . ومن هذه تفرعت دار بيدوانها انشئت في عهد الامبراطور هادريان وحملت اسمه *Ἀδριανεύειον* على حين عرفت القديمة باسم *Ναυείον* . وينبغي أن نضيف الى هذا أخيراً دار الوثائق الخاصة بوالى مصر في مدينة الاسكندرية وقد ورد ذكر هذه تحت اسم *ἡγομονική Βιβλιοθήκη*^(١) وكانت بالطبع هي أعلى مستوى من حيث نوعية السجلات المحفوظة فيها .

وتبقى في الحديث نقطة أخيرة تتعلق بلغة الإدارة . لقد كانت اللغة اليونانية هي لغة البلاد الرسمية منذ بداية العصر البطلمي . وقد أقر الرومان هذا الوضع ، فكانت القرارات والمراسيم والأوامر تصدر جميعاً باللغة اليونانية ، بل انه حتى خطابات الاباطرة الى الولاة وبياناتهم التي كانت تكتب أصلاً باللاتينية كانت تنشر في العاصمة مترجمة الى اليونانية . ولم يجر استخدام اللاتينية الا في حالات قليلة هي

على سبيل الحصر : الوثائق الخاصة بالمواطنين الرومان *Cives Romani* في داخل اطار القانون المدني *Ius Civile* وقرارات الإدارة المركزية حين تكون متعلقة بالجيش الروماني ، وأخيراً اللغة الرسمية للجيش الروماني ذاته . وقد ظل هذا الوضع قائماً في مصر حتى أيام دقلديانوس الذي صدر في عهده قرار بأن تصبح اللاتينية لغة رسمية في جميع ولايات الامبراطورية حتى تلك التي كانت اليونانية تحتل فيها هذه المكانة . وازاء الضعف الشديد لتيار اللاتينية في مصر قبل دقلديانوس بالرغم من أن الرومان الفاتحين كانوا يملكون الوسائل لالباس أداة حكمهم في مصر ثوباً لاتينياً ، فقد نظر البعض الى

(1) W.E.H. Cockle, State Archives in Yraeco-Roman Egypt, J.E.A. 70 (1984), PP. 110-118.

هذه الحقيقة على أنها شاهد على تفضيل أوغسطس وخلفائه لمبدأ الاستمرار والمواصلة على مبدأ فصح التقاليد البطلمية في مجال الإدارة . ومن هؤلاء من رتب على رأيه هذا رأيا آخر ، هو أن ولاية مصر تمثل في هذا وضعاً استثنائياً بين ولايات روم الشرقية . فإذا استندنا إلى هذا الرأي الأخير بدا لنا الرومان متسامحين تسامحاً خاصاً في مصر بما يجعلهم أميل إلى التقليد منهم إلى التجديد .

غير أن دراسة المتاح من القرائن للمقارنة بين وضع اللغة اللاتينية في مصر ووضعها في الولايات الشرقية لا تشير إلى فروق ذات أهمية من حيث الانتشار سواء في مجال الإدارة أو مجال الاستخدام العام . والأمر الذي يبدو واضحاً ، أن الرومان على مستوى ولايات الامبراطورية كلها ، لم يتدخلوا بسياسة لغوية انصح هذا التعبير لفرض وضع لغوي بعينه على السكان غير المتمتعين بحقوق المواطنة الرومانية ، فحين كان على المواطنين الرومان أن يستخدموا اللاتينية في الوثائق التي كانت تحرر في إطار القانون المدني الروماني . وكان إبقاء الرومان على اليونانية لغة للإدارة تسليماً بأمر واقع كان من الصعب تغييره في الولايات الشرقية . . والدليل على ذلك أنه حتى عندما تقرر أن تكون اللغة اللاتينية هي اللغة الرسمية الوحيدة منذ أيام دقلديانوس باعتبار ذلك وسيلة من وسائل توحيد النظام الإداري فـ في الامبراطورية وتبسيطه لتحقيق تابط أجزاءها ، لم يترتب على هذا القرار التغيير طفيف انعكس في الوثائق في إطارها الخارجي فحسب ، وتعني عنوان الوثيقة وتاريخها وموضوعها وملاحظات الحاكم أحياناً ، أما أقوال الطرفين في قضية ما وأقوال الشهود والقضاة فكانت كلها تكتب باللغة اليونانية .

(1) J. Kaimio, Latin in Roman Egypt, Actes du XV^e Cong. Intern. Pop., Brux. 1979, PP. 30-32.

